

الديموقراطية الناقصة



«إنّ العلاقة بين الديمقراطية والظاهرة الحزبية علاقة وجودية متبادلة: فلولا الأحزاب لامتنع وجود الديمقراطية، ولكن لولا الديمقراطية لامتنع وجود الحياة الحزبية. صحيح أنّ الأحزاب سابقة الوجود على الديمقراطية، وصحيح أنّ العديد من المجتمعات والحضارات القديمة عرفت الظاهرة الحزبية، ولكن كان لابدّ من انتظار الحداثة الديمقراطية حتى يتبدل النصاب الوجودي لهذه الظاهرة، وحتى تكفّ الأحزاب عن أن تكون لعنة انقسامية تهدد وحدة المجتمع أو الدولة أو الدين أو الحضارة لتصبح تعبيراً عن التعددية من حيث هي شرط الديمقراطية.

والحزب في اشتقاقه الدلالي بالذات، سواء بالعربية أو باللغات الأوروبية الحديثة المتحدرو من اللاتينية، يحيل إلى "الجزء"، إلى "الفئة"، إلى "الشطر" المتميز عن "الكل" الذي هو "الجماعة" أو "الأُمَّة"، إن لم نقل المنفصل عنها والخارج عليها. وبالفعل، إنّ جميع المجتمعات القديمة السابقة على الحداثة الديمقراطية كانت تقوم على مقولة "الكلية"، على مبدأ "الوحدة" كمعطى مسبق الوجود، ليس من شأن "الأجزاء" أو "الأحزاب" إلا أن تضعفه وتفت في عضده، هذا إن لم تعرض وجوده للخطر. وفي جميع تلك المجتمعات القديمة كانت "الحزبية" تعدّ ظاهرة مرضية. وحتى بعد إطلالة الحداثة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ظلت الأحزاب تعتبر في نظر مؤسسي العلم السياسي الحديث من أمثال هوبز ولوك وروسو "شراً لابدّ منه"، وكانت الأولوية تُعطى بإطلاق لفكرة "الوحدة" المطلوب دوماً صونها من الانقسام - وهو التقليد الذي أرسى أُسسه الفلاسفة قبل سقراط وأدرك ذروته مع أفلوطين الممكن تعريفه بأنّه فيلسوف "الواحد". أمّا في الحضارات التي قامت على أساس لاهوتي كالحضارة اللاتينية المسيحية والحضارة العربية الإسلامية، فإنّ الأحزاب قد أخذت في الغالب شكل "فرق" و"شيع" و"هرطقات". ولئن يكن تاريخ المسيحية في القرون الثلاثة الأولى من وجودها هو تاريخ اضطهادها كـ"فرقة" خارجة على المجتمع، فإنّ تاريخ المسيحية على امتداد العصر الوسيط هو تاريخ اضطهاد "الفرق" التي انشقت عنها بدءاً بالآريوسيين والنسطوريين وانتهاءً بالكاثاريين الذين جرد ضدهم البابا أينوشتسيوس الثالث الحملة الصليبية التاسعة والأخيرة. وتاريخ "الانشقاقات" في المسيحية يقابله في الحضارة العربية الإسلامية تاريخ "الخروج". وليس من قبيل الصدفة أن يكون الاسم الذي أعطى لأوّل فرقة في الاسلام هو اسم "الخوارج". فعلى امتداد تاريخ "الأُمَّة" في الإسلام كانت "الفرق" تصوّر باستمرار، أياً ما تكن

العصبية ينتمي إليها الحزب الحاكم ، على أنزّها، كما يدل اشتقاقها، مظهر "التفرقة" وعاملها. فالأُمّة معطى كلي سابق الوجود على أجزائه، وكلّ وجود للجزء إنما هو بالضرورة ضد الكلّ وعلى حسابه. والحزب المستأثر بالسلطة هو كلّ الأُمّة، وكلّ حزب آخر هو وجوباً حزب خارج على السلطات وعلى الأُمّة وعلى الدين سواءً بسواء. وقد تتغير عصبية الحزب الحاكم، كما في الانقلاب العباسي أو الفاطمي، ولكن الجدلية السالبة التي ترى في "الحزب" معارضة للأُمّة ونفياً لها ، وفي "الفِرقة" تفريقاً لها، لا تتغير. والواقع أنّ السوسيولوجيا نفسها ما رأت النور إلّا مع الحداثة الديمقراطية. فمن قبل كانت الفلسفة، ووريتها اللاهوت أو علم الكلام - في وقت لاحق الأيديولوجيا - تطرح نفسها على أنزّها نظرية الوحدة وعلم الكلّ. وكان لابدّ من انتظار القرن التاسع عشر ليرى النور علم الاجتماع بوصفه علم الجزء. والحال أنّ رؤية العالم المباطنة للجزء هي النسبية والتعددية. فالجزء هو بالضرورة نسبي بالإضافة إلى الكلّ. والكلّ نفسه لا يعود مطلقاً بالنسبة إلى أجزائه بقدر ما يعود محصلة لمجموع أجزائه. فهو قابل للتعديل والتغيير بدالة تغير الأجزاء.

والحال أنّ العضادتين اللتين تنهض عليهما الديمقراطية هما النسبية والتعددية. فلا مطلق في الديمقراطية سوى النسبي وحده. وما كان مطلقاً بالأمس هو نسبي اليوم أو الغد، وحمولة النسبي من العقلانية هي التي تقترب أو تبتعد به عن عتبة المطلق المتنقلة باستمرار. والديموقراطية هي علاقة بين أطراف متعددة. ومتى غاب التعدد والصراع بين الأطراف غابت الديمقراطية نفسها. وبديهي أنّ الديمقراطية تعرف هي أيضاً نوعاً من الوحدة. ولكن هذه الوحدة غير ثابتة وغير معطاة لا أزلاً ولا أبداً، بل هي قيد الفرط وإعادة التشكيل الدائم. إنزّها وحدة نسبية ومؤقتة ومتحركة.

ولكن كما أنّ الحزب لا يعود يعتبر في الديمقراطية نفياً للكلّ، كذلك فليس من حقّه أن يماهي بين نفسه وبين الكلّ. فالحزب الذي ينزل نفسه منزلة الكلّ يعيد آلياً إنتاج الدكتاتورية من حيث إنّ الدكتاتورية هي بالتعريف الجزء الذي يحسب نفسه كلاً، والنسبي الذي يفرض نفسه مطلقاً. وحتى لا يقع الحزب السياسي في هذا المطب فلا خيار له غير أن يكون حزباً سياسياً صرفاً. فتداخل الحيز الاجتماعي والسياسي، أو الحيز الديني والسياسي معاً هو ما يفسد اللعبة الديمقراطية من أساسها.

ولكن حتى لو تقيّد الحزب السياسي بقواعد اللعبة الديمقراطية والتزم بحدود دوره كأداة جزئية ونسبية للتوسط بين الفرد والمجتمع ولم يتبيّن أيديولوجيا شمولية ولم يدعُ احتكار الحقيقة ووحدايتها ووحداية تمثيلها، فإنزّه يظل في بنيته الداخلية بالذات، كما يرى مؤلفا كتاب الديمقراطية الناقصة، مصدراً للاستلاب الديمقراطي. فالبنية الداخلية لأي حزب هي بالضرورة بنية سلطوية تقوم على الانفصال وتقسيم العمل ما بين القاعدة والقيادة. ومهما يكن من درجة لبراليتها، فإنزّها تطالب العضو المنتسب إليها بالتخلي عن آرائه الشخصية وبالالتزام بالخط العام للحزب وبالتقيّد بانضباطيته التي لا خيار لها إلّا في أن تكون مركزية. والباب الوحيد الذي تتركه الأحزاب للحريّة الشخصية هو باب الانشقاق أو الفصل أو التجريد من العضوية.

وصحيح أنّ الديمقراطية لا تقوم لها قائمة إلّا إذا أبحاث للأفراد حريّة التجمع لتأسيس أحزاب تدافع عن مبادئ ومصالح سياسية محددة، ولكن بقدر ما أنّ الديمقراطية قابلة للتعريف بأنزّها "دولة أحزاب" فإنزّها قابلة للتوصيف استتباعاً بأنزّها "ديموقراطية ناقصة". فلا مجتمع ديمقراطي بدون الاعتراف المتبادل بالفروق وبسؤدد الآخر. والحال أنّ الحزب ينزع في بنيته وفي طريقة اشتغاله بالذات، إن لم يكن في أيديولوجيته أصلاً، إلى نفي الآخر وإلى تنميط الأعضاء المنتسبين إليه في قالب واحد وإلى إنكار الحقّ في الاختلاف عليهم. وهو إذا لم يفعل، يكف عن أن يكون حزباً. ونظام التفكير الواحد هذا، الذي هو جوهر الحزبية، هو أيضاً طاعون الديمقراطية. ومع ذلك فإنّ الديمقراطية لا خيار لها إلّا في ركوب هذه المجازفة، فهي مع الأحزاب، تبقى ديمقراطية ناقصة، ولكنها، بدونها، تكف عن أن تكون هي كذلك. ►